التقـــارير

انعكاسات الحرب الروسية – الأوكرانية على الدول الآسيوية

محمد فوزى حسن
مستشار إعلامي سابق بسفارة مصر بالكويت

الملخص:

في الرابع والعشرين من شهر فبراير ٢٠٢٢، انطلقت العمليات العسكرية الروسية في الأراضي الأوكرانية، التي تعتبرها روسيا ضمن مجال نفوذها الطبيعي لقرون، إذ كانت الأخيرة جزء من الإمبراطورية الروسية.

ولهذا اكتسب الصراع الروسي – الأوكراني منعطفًا جديدًا فارقًا، في ٢١ فبراير٢٠٢٢ بعدما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الاعتراف بجمهوريتي "دونيتسك" و"لوجانسك" جمهوريتين مستقلتين عن أوكرانيا، في خطوةٍ تصعيديةٍ لقت غضبًا كبيرًا من كييف وحلفائها الغربيين، وفي أعقاب ذلك بدأت القوات الروسية شن عملية عسكرية على شرق أوكرانيا.

يستعرض التقرير تأثيرات الأزمة الروسية – الأوكرانية التي ألقت بظلالها على دول القارة الآسيوية، سياسياً واستراتيجياً، وخاصة اقتصادياً، آخذاً في الاعتبار نفوذ روسيا الضخم فى آسيا.

Abstract:

On the twenty-fourth of February 2022, Russian military operations were launched in the Ukrainian lands, which Russia considers within its natural sphere of influence for centuries, as the latter was part of the Russian Empire, and many Ukrainians spoke the Russian language, the same culture and religion and the country was at one time a part From the Soviet Union until it gained independence in 1991,the Russian-Ukrainian conflict gained a new turning point on 21/2/2022 after Russian President Vladimir Putin

announced the recognition of Donetsk and Luhansk as independent republics of Ukraine, in an escalatory step that drew great anger from Kyiv and its Western allies. On Thursday, 24/2/2022 Russian forces launched a military operation in eastern Ukraine.

For this reason, the report presents the effects of the Russian-Ukrainian crisis, which cast a shadow over the countries of the Asian continent, politically and strategically, especially economically, taking into account Russia's huge influence in Asia.

مقدمة :

منذ حصول أوكرانيا على استقلالها في عام ١٩٩١ مع انهيار الاتحاد السوفيتي، اتجهت تدريجيا نحو الغرب، صوب كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي "الناتو"، ومن وجهة نظر قصر الرئاسة الروسي (الكرملين)، فإن أوكرانيا تعد منطقة عازلة بين روسيا وأوروبا، وبصورة خاصة مجموعة دول أوروبا الشرقية السابقة، التي انضمت الآن إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وقد جاء التحرك الروسي الأخير بعد أسابيع حافلة بالأحداث والتوترات المتبادلة بين الولايات المتحدة والدول الغربية وحلف الناتو من جهة، وروسيا وحلفائها من جهة أخرى، ما آل فى نهاية المطاف إلى إعلان عقوبات جماعية متتالية من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بحق مسئولين ومؤسسات وهيئات روسية، مع وعود بحزمة جديدة من العقوبات بعد التحرك الروسي الأخير.

وعلى وقع حربها في أوكرانيا وما خلفته من عقوبات غربية واسعة عليها، باتت روسيا الدولة الأكثر تعرضا للعقوبات حول العالم، متقدمة بذلك على إيران وسوريا وكوريا الشمالية من حيث عدد العقوبات الغربية، وقد تضمنت حزمة العقوبات "السادسة" على روسيا حظر واردات النفط الروسي بحلول نهاية العام واستبعاد بنوك روسية من نظام سويفت الدولي، كما اقترحت إطلاق حزمة مساعدة لتعافي أوكرانيا.

وينظر الغرب حالياً بكثير من التشكيك إلى العملية التفاوضية المتقطعة الجارية بين كييف وموسكو التي لا تصل، في نظرها، إلى مستوى المفاوضات، بل ترى أنها تبقى محصورة في إطار "المناقشات" التي لم تسفر حتى اليوم عن الشيء الكثير، وقد كشفت

مصادر فرنسية أن الغربيين يريدون "محاصرة" روسيا في المنظمات الدولية وطردها من المحافل التي تتمتع فيها بتمثيل واستبعاد مرشحيها حيث يتقدمون بترشيحاتهم، مع استبعاد مسئولين روسيين حصول أي توافق مع كييف في الوقت الحالي.

ومع تخطي حرب روسيا في أوكرانيا الـ ١٠٠ يوم، تتواصل العملية العسكرية الروسية في الأراضي الأوكرانية، وسط توقعات بأن يطول أمدها لعدة أشهر في ظل إصرار الطرفين على موقفيهما، وبالتوازي يتصاعد التوتر في مختلف بؤر الصراع التقليدية والمزمنة حول العالم، على وقع تفجر الأزمة الأوكرانية (٢٠٢٢)، ورغم تعدد التفسيرات والمبررات والقراءات الخاصة بدوافع روسيا في حربها ضد أوكرانيا، كشفت الأزمة الأوكرانية المستمرة عن عواقب تتجاوز القارة الأوروبية، فقد كان لهذه الخطوة تأثيراتها وتبعاتها وانعكاستها الإقليمية والعالمية على كافة الصُعد وخاصة الاقتصادية، ووفقاً لصندوق النقد الدولي يمثل الصراع الروسي – الأوكراني ضربة قوية للاقتصاد العالمي ستضر بالنمو وترفع الأسعار، مع تحذيرات بتسبب الحرب في ارتفاع مستويات التضخم وتباطؤ ملحوظ بالنمو العالمى خلال ٢٠٢٢ من نحو ٦,١% في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٦% في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، وقد ألقت الحرب الروسية الأوكرانية بظلالها على القارة الآسيوية، نتيجة استمرار ارتفاع أسعار النفط، وأثره على السلع الأساسية كالوقود والغذاء.

فعلى الرغم من التباين السائد في مواقف الدول والقوى الآسيوية، من الناحية السياسية، بشأن إدانة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، إلا أن الأزمة أفرزت تداعيات اقتصادية ضخمة ومتفاوتة في حدتها تأثرت بها غالبية تجمعات ودول آسيا، وأبرزها:

الصين:

وفقاً لتقديرات دوائر التحليل السياسي، بالتوازي مع العقوبات متنوعة الأشكال والأبعاد والدعم العسكري المزداد للقوات الأوكرانية، يعمل الغربيون على خطين رئيسيين: الأول، محاولة منع قيام تحالف روسي – صيني من شأنه كسر حدة

العقوبات المفروضة على موسكو، ومن جهة ثانية إحكام عزلة روسيا على المسرح الدولي.

أما موقف الصين من الأزمة الأوكرانية فقد تبلور بشكل أساسي بثلاث مجموعات من المصالح، أولها أن بكين تريد أن ترقى إلى مستوى التزام الصداقة الذي لا حدود له تجاه روسيا، وهو التزام يتم ضمانه من خلال المصالح الاقتصادية التكميلية ووجهات النظر المتقاربة للنظام العالمي، ثانياً، تريد الصين احتواء تدهور علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة، وهي العلاقات التي لا تزال تعتبرها مهمة لتطورها الاقتصادي المستمر، كذلك، ترتبط بكين بالمبادئ التي طالما كانت من مبادئ سياستها الخارجية – أي أهمية الحفاظ على وحدة أراضي جميع الدول وسيادتها – وتظل في مصلحتها، كما أن اعتراف روسيا باستقلال دونيتسك ولوهانسك – وهما دولتان انفصاليتان في شرق أوكرانيا– من المحتمل أيضًا أن يثير أوجه تشابه غير مريحة لبكين مع دعم الولايات المتحدة لتايوان. التي تزعمها بكين كجزء من الصين.

وعلى وقع تفجر الحرب الأوكرانية وما جرته من مواجهة روسية – أطلسية، ومنها تايوان التي زارها وفد من الكونجرس الأمريكي، دفعت هذه الزيارة الصين للإعلان عن إجراء تدريبات عسكرية وتحريك قطع عسكرية باتجاه تايوان، في خطوة أكدت بكين أنها تستهدف "الإشارات الخاطئة" التي ترسلها الولايات المتحدة، فيما يعتقد مراقبون أن التحرك الأمريكي تجاه تايوان وما جره من ردود فعل صينية، ليست بمعزل عن الاستقطابات والتجاذبات الدولية الحادة على وقع الحرب الأوكرانية، وأنها قد تندرج في سياق محاولات كبح الاصطفاف الصيني ولو "الموارب" مع روسيا في الأزمة الأوكرانية، وربما العكس عبر توريط بكين عسكريا في تايوان لاستنزافها اقتصاديا، ويرى آخرون أن مسألة تايوان الشائكة أُثيرت بطريقة استفزازية ومقصودة، قد تدفع بكين للتورط بما قد يشعل منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بأكملها والتي تمتاز بحساسيتها وبتداخل الأجندات الإقليمية والدولية المتصارعة فيها وعليها.

في اتجاه آخر، رأت تقارير إعلامية أمريكية أن استمرار الأزمة الأوكرانية يحقق مكاسب لبكين، فمن ناحية فإن تعاون "موسكو" و"بكين"، التي تدعم روسيا في هذه الأزمة، يؤسس لحقبة جديدة في العلاقات الدولية، وفي حين أن الغزو الروسي لأوكرانيا يمنح الصين فرصة لدعم رؤيتها المناهضة للولايات المتحدة، فإن واشنطن تنتظر من الصين التوسط من أجل عقد محادثات سلام في ظل احتدام المواجهات بين القوات الروسية والأوكرانية وتزايد العقوبات الغربية على "موسكو"، وإن رجحت أن "بكين" لن تقدم على ذلك الأمر لاستفادتها من استمرار الصراع في أوكرانيا، ودوره في تحقيق المزيد من الضغوط على "واشنطن".

وكانت الصين قد وقعت على بيان مشترك مع روسيا في ٤ فبراير الماضي، تضمن تأكيد أن تعاون "موسكو" و"بكين" يؤسس لحقبة جديدة في العلاقات الدولية يستهدف قلب النظام العالمي الذي صنعته الولايات المتحدة.

وأكد تقرير صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، في ٣٠ مارس ٢٠٢٢، تصاعد القلق الصيني حيال الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتي تنظر إليها "بكين" باعتبارها لا تقل خطورة عن استراتيجية حلف شمال الأطلسي للتوسع شرقًا في أوروبا.. ولفت التقرير الانتباه، إلى أن ردود أفعال حلفاء "واشنطن"، خاصة بمناطق الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والهند، قد جاءت على الحياد حيال الأزمة الأوكرانية، بما قد يخفف من قلق "بكين" بشأن تشكيل كتل مناهضة لها حال تعرضها لأزمة مماثلة في تايوان، مضيفًا أن "بكين" في تلك الحالة لا تحتاج إلى حلفاء لدعم خططها في تايوان، بقدر بقاء دول تلك المناطق على الحياد.

وأشار التقرير إلى أن "بكين" استفادت من دعم اليابان لأوكرانيا بما تسبب في تصاعد التوترات مع روسيا، حيث ألغت "موسكو" مفاوضات لحل النزاعات الإقليمية مع اليابان، ووعدت "بكين" باستئناف التدريبات المشتركة في المياه المحيطة باليابان، مؤكدًا أن بقاء العديد من الدول على الهامش في أعقاب الغزو الأوكراني، يتيح فرصة للصين لدعم رؤيتها المناهضة للولايات المتحدة بشكل أكبر.

وبحسب شبكة "سي إن إن" الأمريكية، فإن الصين وروسيا حققا رقماً قياسياً بلغ ١٤٦ مليار دولار في التجارة الثنائية العام الماضي، وواصلتا تقليد التدريب المشترك من خلال مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق.. كما يشترك الاثنان في حدود طولها ٤٠٠٠ كيلومتر (٢٤٥٨ ميلًا)، والصين هي أكبر شريك تجاري لروسيا، إلا أن المفتاح الحقيقي لتوطيد العلاقات بين الدولتين هو التوترات المتبادلة مع الولايات المتحدة.

وحتى الآن، رفضت الصين إدانة الهجوم الروسي أو وصفه بأنه "غزو"، وقالت إنها تتفهم "مخاوف موسكو الأمنية المشروعة"، كما قامت وسائل الإعلام الحكومية الصينية بترديد نقاط الحديث الروسية بشأن أوكرانيا، في الوقت نفسه، تقدم بكين دعماً معنوياً وسياسياً كبيراً لموسكو. من خلال تبني الرواية الروسية بأن أفعالها كانت نتيجة مخاوف أمنية مشروعة أثارها توسع منظمة حلف شمال الأطلسي –الناتو– باتجاه الشرق.

وقد وصف الرئيس الصيني شي جين بينج، علاقات بلاده مع روسيا بأنها "أكثر من مجرد تحالف"، وذلك عقب اجتماعه مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في بكين في ٤فبراير٢٠٢٢، وقد ذكرت مصادر رسمية روسية أن المسار الذي تسلكه العلاقات بين موسكو وبكين اتسم مجدداً بأنه الأفضل في تاريخ العلاقات الروسية والصينية برمتها.

وعن البدائل والخطط الروسية لمواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية المتزايدة، ووفق خبراء روس اقتصاديين، بدأت الشركات الروسية المالية بالاعتماد على المؤسسات والبنوك الصينية بدلا من الأوروبية، لذلك ثمة انفتاح كبير من البنوك الروسية على نظيرتها الصينية في مؤشر على أن روسيا ستلتف على العقوبات الغربية وتفرغها من محتواها، عبر الاعتماد على الدول الآسيوية خاصة الصين.

وقد وصف محللون صينيون، طلب الأمريكيين من الصين القيام بدور الوسيط في أوكرانيا بالـ "خدعة"، قائلين: "إنهم لا يريدون وساطة صينية، إنما يريدون مشاركتها في القتال ضد روسيا.. الصين تدرك ذلك جيداً".

ورغم أن الصين، التي أصبحت حليفة روسيا ووقّعت معها وثيقة من ٣١ بنـــدا، لتعزيز الشراكة الاقتصادية والعسكرية بين الجانبين، كما أنها تدعم موسكو في مواجهة التمدد الأمريكي بأوروبا وآسيا، فقد استغلت الحرب الأوكرانية لفتح قنوات مفاوضـــات مع الولايات المتحدة.

ولتحقيق مكاسب أكبر في نفس الوقت، تعهدت بكين بمواصلة العلاقات التجـــاريـــة مع روسيا بشكل طبيعي، كما تدرس شراء حصص في شركات الطاقة والسلع الروسيـــة مثل "غازبروم" للغاز و"روسال إنترناشونال" لإنتاج الألمنيوم، حسبما ذكـــرت وكـــالـــة "بلومبرج" للأنباء.

الهند:

رفضت كل الهند كما فعلت الصين إدانة الغزو الروسي على الفور، وامتنع كلاهمـــا عن التصويت على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تطـــالـــب موسكو بوقف هجومها على أوكرانيا على الفور، ويشير الخبراء إلى أن الهند والصين مدفوعتان أكثر بمصالحهما الذاتية.

وفقًا لتقرير صادر عن مجموعة "تومورا هولدينجز اليابانية للخدمات المالية" يـــرى بعض المحللين أن هناك دول آسيوية من بينها "الهند"، ستتكبد أكبر الخسائر في آسيـــا جراء استمرار ارتفاع أسعار النفط، مع توقعات أن تعاني الهند ارتفاع التضخم عـــنـــد ٥,٨% في عام ٢٠٢٣، مقابل توقعات البنك المركزي البالغة ٤,٥.%.

وضرب المحللون مثالا للواقع الجديد، بأن ارتفاع أسعار النفط بنسبـــة ١٠% قـــد يضيف ٠,٤% إلى التضخم في الهند والفلبين، و٠,٣% في تايلاند، إلى جانب ارتفـــاع تكاليف النقل والمرافق.

وقد شدد التقرير على أن تأثير الحرب الروسية الأوكرانية في آسيا سيكون ملموسا بدرجة كبيرة على السلع، خاصة الوقود والغذاء، كذلك سيقود ارتفاع أسعار النفط إلـــى تنامي التضخم وارتفاع تكاليف النقل والمرافق، في حين أنه من المحتمل أن يســـهـــم الاعتماد المفرط على واردات النفط في اتساع عجز الحساب الجاري، وتقويض عملات الدول الثلاث.

وكانت الولايات المتحدة والدول الأوروبية ضغطت على الهند بعدم الانحياز إلى موسكو التي تشترك معها في شراكة استراتيجية خاصة وامتيازات تعود إلى الحرب الباردة، مع ذلك، اختارت الهند مسار عدم الانحياز الذي تم اتباعه جيداً، واختبأت وراء اللغة الدبلوماسية مع ميل غير دقيق نحو روسيا، وشمل ذلك الامتناع عدة مرات عن التصويت في مجلس الأمن على العقوبات، وكذلك الامتناع عن التصويت في الجمعية العامة لإدانة هجوم روسيا.

ووفقاً لرؤى تحليلية فإنه لا يبدو أن الهند قلقة بشأن التحديات الدبلوماسية المتعلقة بالغزو الروسي، فقد ركزت حتى الآن على إجلاء ما يقرب من ٢٠ ألف طالب هندي، لكن نيودلهي لن تكون قادرة على تجاهل التحديات الاستراتيجية التي ستحدثها حرب أوكرانيا وتداعياتها التي من المرجح أن تجلبها، تشمل هذه التداعيات الاقتصادية السلبية للعقوبات على روسيا، واحتمال تعميق العلاقات الروسية- الصينية من جهة، والعلاقات الروسية – الباكستانية – الصينية من ناحية أخرى، وستكون صفقات ومشاريع الهند العديدة مع روسيا الآن في خطر، وسيتم تقسيم اهتمام الولايات المتحدة والغرب الآن بين روسيا والصين، مما يترك مجالًا أقل للنظر في مصالح الهند.

باكستان:

رفضت باكستان إدانة روسيا وامتنعت عن التصويت على القرار الذي يطالب بانسحاب روسيا من أوكرانيا في الجلسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد سعت حكومة اسلام أباد إلى إقامة علاقات أوثق مع موسكو، وقام رئيس الورزاء عمر خان قبل يوم واحد من هجوم روسيا واسع النطاقبزيارة إلى روسيا، فبعد ساعات فقط من بدء الغزو، استقبل الرئيس فلاديمير بوتين "خان" لثلاث ساعات، في زيارة هي الأولى لرئيس وزراء باكستاني منذ أكثر من عقدين.

ورغم ذلك عرضت باكستان اقتصدها لمخاطر حيث أدى توسيع العقوبات الغربية على روسيا إلى تقويض آمال باكستان في التعاون في مجال الطاقة مع موسكو، مما يلقي بظلال من الشك بشكل خاص على مصير مشروع خط أنابيب غاز مقترح بمليارات

الدولارات، فيما يمكن للحرب في أوكرانيا أن تقوض الاقتصاد الباكستاني بشكل أكبر، وقد يؤدي الارتفاع في أسعار الوقود العالمية بالفعل إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية، ويعرض الأمن الغذائي للخطر، حيث كانت أوكرانيا قبل الغزو قد زودت باكستان بأكثر من ٣٩ % من وارداتها من القمح.

ومع وجود عجز تجاري يقدره أحد المحللين بنحو ٤٠ مليار دولار، فإن اعتماد إسلام أباد على مصادر التمويل الخارجية سيزداد حتماً، في حين أن روسيا – التي تخضع لعقوبات شديدة – لن تكون في وضع يمكنها من المساعدة، في مثل هذا السيناريو، يمكن للجيش الباكستاني القوي، الذي يعتمد عليه "خان" في البقاء السياسي أن يشكك في موقفه الخارجي.

اليابان:

فاقمت الأزمة الأوكرانية توتر بين الجارتين اللوديين (اليابان وروسيا)، لدرجة توقف محادثات إبرام معاهدة السلام بين موسكو وطوكيو، على إثر فرض اليابان لعقوبات على روسيا بسبب حرب أوكرانيا، في قرار عزته موسكو لموقف طوكيو "غير الودي" حول الحرب في أوكرانيا.

ويعكس هذا التوتر – بحسب رؤى محللين سياسيين – بداية تكشف التداعيات الكارثية على السلام والاستقرار الدوليين للأزمة الأوكرانية، ومؤشرات المواجهة الروسية اليابانية خير مثال، كما هو حال قضية جزر الكوريل المتنازع عليها بين موسكو وطوكيو.

وقد انضمت اليابان إلى الدول الغربية في فرض عقوبات اقتصادية صارمة على موسكو بسبب عمليتها العسكرية في أوكرانيا، التي بدأت في ٢٤ فبراير الماضي، ومؤخراً وافق البرلمان الياباني على تجريد روسيا من وضع "الشريك التجاري الأكثر تفضيلاً"، وهي خطوة تتخذها اليابان بالتنسيق مع الدول الأخرى لمعاقبة موسكو على تدخلها في أوكرانيا، وكانت اليابان قد طردت دبلوماسيين روس وغيرهم من الروس بسبب أوكرانيا.

ويشار إلى أنه قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، بدأت اليابان تزيد إنفاقها الدفاعي على مر عشر سنوات متلاحقة بسبب خوفها من التوسع العسكري الصيني المتسارع وبرنامج كوريا الشمالية النووي، وفي الفترة الأخيرة، أعاد رئيس الوزراء السابق، شينزو آبي، إحياء جدل قديم حين اقترح أن تستضيف اليابان أسلحة نووية أمريكية على الأراضي اليابانية، وهو يظن أن تخلي أوكرانيا عن أسلحتها النووية في عام ١٩٩٤ جعلها أكثر عرضة لهجوم جارتها الروسية التي تفوقها قوة.

كوريا الشمالية:

صوتت كوريا الشمالية ضد قرار الجمعية العامة الذي اعتمد في ٢ مارس الجاري (٢٠٢٢) لإدانة روسيا لتنضم إلى أربعة دول فقط إلى جانب روسيا اتخذت موقف الرفض، وقد عكس هذا الموقف الواضح والصريح – بحسب رؤى تحليلية سياسية– دلالات كثيرة، وأشر على وجود قراءة مغايرة، بل وربما تكون متفردة في بعض جوانبها لما يحدث في أوكرانيا، حيث حمَّلت واشنطن المسئولية كاملة عن الوضع المتأزم وبناءً على ذلك فالمسئولية كاملة تقع على عاتق واشنطن من وجهة نظر بيونج يانج طالما استمرت سياسة التفرد الأمريكي والمعايير المزدوجة، في الوقت الذي لم تأت على ذكر أي مسئولية تقع على عاتق روسيا، وهذا أيضاً يفهم في سياق العلاقات النوعية بين البلدين على مدار عقود، فروسيا ومعها الصين هما حائط الصد بالنسبة لبيونج يانج، سواء في المحافل الدولية أو على الصعيد الثنائي، واستتبع ذلك بطبيعة الحال رفض فرض عقوبات على روسيا، خاصة وأن كوريا الشمالية مثلها مثل روسيا والصين ودول أخرى ترفض فكرة فرض عقوبات فردية من قبل الدول تجاه بعضها البعض، كما أن كوريا الشمالية تعتبر العقوبات التي فرضها مجلس الأمن عليها، والتي لكي تفرض لابد من موافقة روسيا والصين أيضا، تعتبرها نوعاً من أنواع إعلان الحرب عليها.

وبالنسبة للعلاقات بين الكوريتين، فإن الأزمة الأوكرانية جاءت في ظل ما يمكن تسميته بوضع التجميد في تلك العلاقات، فبعد انفراجة العامين٢٠١٨ و٢٠١٩ عادت

الأمور إلى التراجع، وإن لم تبلغ مستويات التوتر العالية التي بلغتها في فترات سابقة، وفي ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية، قد تزيد كوريا الشمالية تصلباً في مواقفها، على ضوء التباين التام في القراءة الكورية الجنوبية للأزمة الأوكرانية عن القراءة الكورية الشمالية.

وفي هذا السياق فإن الأزمة الأوكرانية سترسخ من أنماط تفاعلات كوريا الشمالية مع محيطها الإقليمي المجاور جغرافياً ممثلاً في كلٍ من روسيا والصين واليابان والمجاور استراتيجياً ممثلا في الولايات المتحدة، وربما ستأخذها باتجاه ترسيخ نمط التقارب مع موسكو وبكين من ناحية والتباعد مع واشنطن وطوكيو من ناحية ثانية، ويمكن أن تخف حدة التباعد بعد فترة، خاصة إذا ما تم الاتفاق على تسوية الأزمة الأوكرانية في إطار تفاهمات في مناطق وقضايا مختلفة، ربما يكون من بينها تخفيف القيود عن كوريا الشمالية.

كوريا الجنوبية:

أدانت الحكومة الكورية الجنوبية بشدة الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا باعتباره عملا ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقالت الحكومة في بيان أصدره المتحدث باسم وزارة الخارجية في يوم ٢٤ فبراير: إن استخدام القوة المسلحة الذي يتسبب في خسائر بشرية لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، وأكدت من جديد على ضرورة احترام سيادة ووحدة أراضي أوكرانيا.

وأضافت: أن الحكومة الكورية الجنوبية كعضو مسئول في المجتمع الدولي، تدعم جهود المجتمع الدولي بما فيها العقوبات الاقتصادية على روسيا لردع الغزو المسلح وحل الوضع سلميا وستنضم بنشاط إلى هذه الجهود.

وقد أعلنت كوريا الجنوبية أنها ستحظر تصدير المواد الاستراتيجية إلى روسيا، وستنضم إلى العقوبات الدولية لإخراج المؤسسات المالية الروسية الكبرى من نظام الدفع العالمي الرئيسي "سويفت"، لزيادة الضغوط على موسكو بعد هجومها العسكري على أوكرانيا.

من زاوية متصلة، دفع مسار وتطورات الحرب الروسية – الأوكرانية عدداً كبيراً من الدول الآسيوية، منها كوريا الجنوبية، إلى إعادة تقييم حاجاتها الدفاعية، فقد تعهد فيه الرئيس المنتخب، "يون سوك يول"، بتقوية تحالف سيول مع واشنطن، اتجه وهو يحاول تطوير قدرات الضربات الاستباقية، وتشمل خيارات أخرى مطالبة واشنطن بنشر قاذفات نووية وغواصات في كوريا الجنوبية، ودعا "يون" أيضاً إلى نشر عدد إضافي من أنظمة الدفاع الصاروخي المضادة للصواريخ البالستية في بلده واستئناف التدريبات العسكرية التي تحصل مرتين في السنة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية،بما في ذلك التدريبات الميدانية التي توقفت في عهد الرئيس السابق "دونالد ترامب".

القوقاز وآسيا الوسطى

تُعد دول آسيا الوسطى من الدول التي تتأثر بالغزو الروسي لأوكرانيا، هذا لأن روسيا تُعد أقرب صديق للمنطقة من ناحية التعاون الأمني والشراكة الاقتصادية، ولأن التقدم الروسي في أوكرانيا أثار مخاوف جيوسياسية لدى دول المنطقة، كما أن الصراع سيحمل تداعيات بعيدة المدى عليه، حيث تفرض تحديات جمة على واقع دول آسيا الوسطى الخمس؛ كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان، بحكم ارتباطهم السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي العميق مع روسيا.

وقد رصدت دوائر التحليل السياسي ردود الأفعال الرسمية من آسيا الوسطى على الغزو الروسي لأوكرانيا والتي كانت "متباينة"، حيث أظهرت غياباً واضحاً في الدعم لأفعال روسيا وخوفاً من إغضاب الزعيم الروسي.

وبحسب مدونات "صندوق النقد الدولي"، بشأن الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، فإنه إذا نظرنا إلى خارج أوروبا، سنجد أن هذه البلدان المجاورة ستشعر بتبعات أكبر من الركود في روسيا والعقوبات المفروضة عليها، فالروابط الوثيقة معها على مستوى التجارة ومن خلال نظم المدفوعات سوف تكبح التجارة وتحد من تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار والسياحة، مما يضر بالنمو الاقتصادي ويؤثر سلبا على التضخم والحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة.

وبينما من المتوقع أن يعود ارتفاع الأسعار الدولية بالنفع على البلدان المصدرة للسلع الأولية، تواجه هذه البلدان مخاطر من انخفاض صادرات الطاقة إذا امتدت العقوبات وطُبِّقَت على خطوط الأنابيب التي تمر عبر روسيا.

وحول تأثر اقتصاد آسيا الوسطى بالعقوبات الغربية على روسيا، رأى تقرير لمؤسسة "فيفيكاناندا" الدولية، وهي مؤسسة فكرية هندية تعمل في مجال السياسة العامة، نُشر على موقعها، ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الغربية على روسيا ستؤثر في اقتصادات آسيا الوسطى، لا سيما أنها تواجه مشكلات بسبب التحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة "كوفيد-١٩".

وقد أفاد التقرير بأن روسيا هي أكبر شريك تجاري لآسيا الوسطى، فكازاخستان وقيرغيزستان أعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا وتحتفظ أوزبكستان بصفة مراقب، وبنهاية ٢٠٢١ ارتفعت التجارة الخارجية للاتحاد الاقتصادي الأوراسي بأكثر من ٣٤% وارتفعت التجارة الداخلية بنسبة ٦٧%، وبلغ إجمالي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٤%، وهكذا فإن العقوبات الاقتصادية على روسيا ستؤثر بالسلب في التجارة الخارجية والداخلية للاتحاد.

كما يتوقع أن تتسبب العقوبات في خفض قيمة "الروبل"، إذ أنه بعد الإعلان عن العقوبات، بدأ "الروبل" في الهبوط، وهو ما تسبب في خفض قيمة دخل ومدخرات العمال المهاجرين وخفض قيمة العملات الوطنية لكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان.

وفي ٢٨ فبراير، حظر البنك المركزي الروسي تصدير المواطنين الأجانب للدولار من روسيا، وبحسب تقرير لمعهد "الولايات المتحدة للسلام"، سيكون للضغط على الروبل والقيود المصرفية المفروضة على الأجانب، وعلى المدى الطويل انهيار سوق العمل في روسيا، تأثير اقتصادي فوري وعميق على آسيا الوسطى.

عقب مكالمة هاتفية في ٢٥ فبراير ٢٠٢٢، أعلن المكتب الصحفي لـ"بوتين" أن الرئيس الأوزبكي شوكت ميرضيايف "أعرب عن تفهمه لأفعال روسيا"، إلا أن المكتب

الصحفي لـ"ميرضيايف" أوضح أن أوزبكستان تتخذ "موقفًا محايدًا ومتوازنًا"، كما أعلن الكرملين أيضًا عن شيء مشابه بعد حوار مع رئيس قيرغيزستان، صدير جاباروف، وقال: إن جاباروف "أعرب عن دعمه للتحركات الحاسمة التي يقوم بها الجانب الروسي".

وعلى الجانب الآخر، أشار التقرير إلى أن كازاخستان رفضت طلبًا روسيًا محتملاً لنشر قوات في أوكرانيا بموجب منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا، وهي تحالف عسكري حكومي دولي في أوراسيا يضم دول سوفيتية سابقة، كما ورد أيضًا أن كازاخستان رفضت طلب الاعتراف بالمناطق الانفصالية في أوكرانيا.

وقد ألمحت تقارير أمريكية مؤخراً إلى إن الولايات المتحدة تحتاج إلى تنشيط نهجها الدبلوماسي تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز، مع الأخذ في الحسبان الضغوط التي تمارسها روسيا على تلك الدول.

وإجمالاً تلقي الأزمة الأوكرانية بظلالها على واقع الحال السياسي والاجتماعي الذي تكابده دول آسيا الوسطى، وما زاد الطين بلة هو تزامن تلك الأزمة مع التعقيدات الاقتصادية التي تعيش في كنفها دول المنطقة وحكوماتها المكبلة بقيود جيوسياسية واعتبارات صراع القوى العظمى والقوى الإقليمية في المنطقة.

(آسيان) والأزمة الأوكرانية:

مع بداية الحرب الأوكرانية، واكبت "آسيان" التطورات المتسارعة والمقلقة بين روسيا وأوكرانيا، فالتصريحات المتتالية من لدن حكومات دول شرق آسيا اتسمت بالحياد بين طرفي الصراع، ومع تصاعد ردود الأفعال الدولية عن الحرب، أخرجت رابطة "آسيان" في السادس والعشرين من فبراير بياناً يعبر عن موقفها من الحرب الروسية – الأوكرانية.

وذكرت، في البيان، الذي يضم تحت لوائه أعضاء الرابطة العشر، عن قلقها العميق من الأوضاع الحالية دون انتقاد صريح أو إدانة لموسكو، داعين جميع الأطراف المرتبطة بالحرب للانخراط في المحادثات بكل أنواعها وخفض التصعيد، كما وصف

الموقف الرسمي للرابطة بالحذر بعيداً من إدانة روسيا، واستخدم لغة محافظة حتى لا يحسب في جانب دون آخر.

صوتت معظم دول جنوب شرقي آسيا بإدانة موسكو في الجلسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بينما امتنعت فيتنام ولاوس، عن التصويت لتتضح الصورة الضبابية والمتباينة، التي اتسمت بها مواقف هذه الدول حول الحرب، وكانت سنغافورة قد صرحت على لسان مندوبها في الأمم المتحدة بوجوب إرسال الدولة الصغيرة إشارة واضحة ضد الغزو الروسي، فيما دعت معظم دول المنطقة إلى ضبط النفس، معربة عن رغبة دول الأرخبيل الحثيثة في إقامة حوار بين الجانبين، وخفض التصعيد المتنامي.

البيان الإقليمي المشترك فإن المواقف تباينت بين دولة وأخرى في الرابطة أثناء التعامل مع الصراع، فقد كانت سنغافورة رافضة الهجوم الروسي منذ بداية الأزمة، إذ أعرب وزير الخارجية السنغافوري، فيفيان بالاكريشنان، عن رفض بلاده واستنكارها أي غزو غير مبرر لدولة ذات سيادة تحت أي ذريعة، كما دعا البلد الصغير في كلمته أمام الأمم المتحدة الدول الصغيرة إلى التكاتف لإرسال إشارة واضحة ضد الغزو الروسي لأوكرانيا ولحماية القانون الدولي.

ويرى مراقبون أن لغة خطاب باقي دول المنطقة قد كانت أقل حدة من سنغافورة، فقد أكدت ماليزيا إيجاد حل سلمي بين روسيا وأوكرانيا، وعبرت كمبوديا على لسان رئيس وزرائها، هون سين، عن أملها في الوصول إلى حل سلمي، فيما دعم وزير الخارجية التايلاندي الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية بين الطرفين، مشيراً إلى قلق بلاده العميق من الوضع الحالي، والتزمت مانيلا الصمت طول فترة إزاء الصراع بين روسيا وأوكرانيا، حتى خرجت في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثامن والعشرين من فبراير (شباط) الماضي بإدانة لما سمته "غزو أوكرانيا"، إلى جانب دعوتها إلى إنهاء الصراع وحماية المدنيين في البلاد، فيما نادت وزيرة الخارجية الإندونيسية، ريتنو مارسودي، بخفض التصعيد واحترام القانون الدولي، لافتة إلى العلاقات الجيدة التي تجمع إندونيسيا بكل من روسيا وأوكرانيا.

وكانت فيتنام أكثر دول التكتل حذراً في تعاملها وبياناتها حول الحرب الروسية – الأوكرانية، إذ أشارت وزارة الخارجية الفيتنامية، إلى مراقبة الأوضاع من كثب، داعية كل أطراف الصراع إلى ممارسة ضبط النفس وتسريع جهود المحادثات وتغليب الإجراءات الدبلوماسية للتعامل مع الصراع بطريقة سلمية.

فيما خرج الجيش الحاكم في ميانمار بتصريح مخالف لدول الأرخبيل، مبيناً أن التدخل الروسي في أوكرانيا كان بمثابة إجراء ملائم لحماية سيادتها، حيث تقف بشكل كامل مع موسكو.

ويرى محللون أن تذبذب مواقف دول جنوب شرقي آسيا، سببه عدة عوامل أثرت في مواقفها الرسمية من الحرب الروسية – الأوكرانية، فغالبية هذه الدول لا تنحاز إلى طرف دون الآخر في صراع لا يشملها بالأساس، كما أن من بين الأسباب التي تفضي لحذر جنوب شرقي آسيا هو اعتماد عدد من الدول في المنطقة على التسليح الروسي، إلى جانب إحجام هذه الدول عن انتقاد عضو دائم في مجلس الأمن – وقد كان ذلك سبباً في تردد مواقف دول الشرق الآسيوي، غير أن الجيش الحاكم في ميانمار وقف إلى جانب التدخل الروسي في أوكرانيا، واصفاً الحرب بالإجراء الملائم لحماية سيادة روسيا الاتحادية، ويعد تأييد تلك الدول التدخل الروسي فرصة استراتيجية لتقليص هيمنة الغرب وسلطته، خصوصاً مع دول لا تحظى بعلاقات جيدة مع الجانب الأمريكي والغربي – وذلك فضلاً عن تفضيل الرابطة للحوار، كما لا تميل "آسيان" إلى فرض العقوبات الاقتصادية مثل الغرب الأوروبي، فالعقوبات ليست من الوسائل التي تستخدمها الرابطة التي تركز على الحوار أكثر، كذلك، فإن بعض الدول في المنطقة تنظر إلى الصراع في أوكرانيا، باعتباره بعيداً عنها وغير مرتبط بمصالحها، فهناك رغبة للوقوف على الحياد من اتخاذ إجراءات أو مواقف ضد روسيا التي تربطهم بها مصالح مباشرة ومشتركة، وتربط "آسيان" وروسيا علاقات جيدة ومصالح اقتصادية مشتركة قوية.

من الناحية الاقتصادية من المرتقب أن تظهر أكبر الآثار في اقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) المستوردة للنفط والهند والاقتصادات الواعدة ومنها بعض

جزر المحيط الهادئ، وقد تزداد فداحة هذه الآثار بسبب تراجع السياحية في البلدان المعتمدة على الزيارات الروسية.

دول الخليج العربي:

اتخذت دول الخليج العربية موقفاً يميل إلى الحيادية من العدوان الروسي على أوكرانيا، بالنظر إلى أنهم شركاء مقربين للولايات المتحدة ولديهم أيضًا علاقات متزايدة مع روسيا، وقد انضمت الإمارات إلى الصين والهند في الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يدين الهجوم الروسي فيما وصف بصفقة سياسية، وكانت دول الخليج العربية الأخرى حذرة بنفس القدر الإماراتي حيث حثت كلا الجانبين على ضبط النفس فيما يبدو انها لا تريد إعطاء انطباع بالانحياز إلى الكرملين رغم شعور الغرب والولايات المتحدة بتحفظ دول الخليج تجاه إدانى فورية للغزو الروسي لأوكرانيا.

وقد ذهبت الرياض إلى أبعد من ذلك من خلال تواتر أنباء بشأن رفض طلب أمريكي للمساعدة لضخ مزيد من النفط الخام من الأرض من أجل منع ارتفاع أسعار النفط خلال الأزمة، وبدلاً من ذلك، قالت السعودية إنها ملتزمة باتفاقية أوبك + مع روسيا، والتي تحد من زيادات الإنتاج الشهرية إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً، لكن قطر – في رفض واضح للموقف الروسي– دعت إلى تسوية دبلوماسية تعترف بوحدة أراضي أوكرانيا، كما نددت الكويت باستخدام العنف ودعت روسيا إلى احترام وحدة أراضي أوكرانيا، مع ذلك، فإن الكويت على الرغم من كونها وراء جيرانها الخليجيين تعمل أيضًا على بناء علاقات وشراكة مع الجانب الروسي.

وبالنظر إلى تسبب الحرب الروسية على أوكرانيا في ارتفاع أسعار النفط عالياً، قد يبدو منطقياً أن الدول المصدّرة للنفط ولاسيما دول الخليج هي المستفيد الأكبر من هذا الارتفاع، إذ ستنعكس هذه الزيادات الكبيرة في الأسعار على ميزانيات هذه الدول التي يمثل النفط المصدر الأساسي للدخل فيها، كما أنها ستسرّع خطط هذه الدول لتجاوز تداعيات جائحة كورونا المستمرة منذ أكثر من عامين، بيد أن ثمة مخاوف تنتاب دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط والغاز، رغم أن هذه الارتفاعات ستساهم في

زيادة مداخيلها، حيث يرى رايان بوول، كبير المحللين في "رين إنتلجنس" – بحسب هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" – إن صعود أسعار النفط قد يكون له جوانب سلبية على الدول الخليجية، اعتقادا أنه في حال استمرت الأسعار في الارتفاع واستمر الحظر الغربي على النفط الروسي، فإن ذلك سيسوّق للطاقة البديلة وهذا ما لا تريده دول الخليج لأنها لا تريد إزاحة النفط من الواجهة وإلحاق الضرر بإنتاجها النفطي وبالتالي بعائداتها النفطية، لهذا، فإن من مصلحة الدول الخليجية التحكم بالأسعار بحيث تبقى في حدود معقولة كتلك التي تنادي بها وهي مئة دولار للبرميل كحدّ أقصى.

وبشأن تداعيات هذه الأزمة على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي خفّف بعض الخبراء الاقتصاديين م تأثيراتها في هذا المسار معتبرا أن الدول الخليجية تستورد موادها الغذائية من شتى دول العالم وليس فقط من أوكرانيا وروسيا وبالتالي ليست لديها مشكلة في تأمين احتياجاتها الغذائية، حتى لو ارتفعت أسعار هذه المواد، ويعزى ذلك إلى انخفاض الكثافة السكانية في بلدان الخليج وإلى إمكانياتها المادية المتاحة لتأمين هذه الاحتياجات الأساسية

وقد أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي، حتى الوقت الراهن، أنها لا تريد الانجرار إلى جدار العزلة الذي يبنيه الغرب في وجه موسكو، لكن للمستقبل حسابات أخرى تتوقف على المدى الزمني المتوقّع للحرب ولنتائجها – بحسب رؤى اعلامية غربية.